**مواجهتهم لسجناء الحريه بهدف قهرهم وتركيعهم**. فلنرى إلى كل ما تناولته المادة ٢٠ ....

م٢٠/ب١: "*لدى التوقيع على هذا الاتفاق تقوم اسرائيل بالافراج عن، أو تسلم السلطة الفلسطينية – خلال مهلة خمسة أسابيع – حوالي خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني من سكان الضفة الغربية وقطاع غزه .. والأشخاص الذين سيتم الافراج عنهم سيكونون أحرارا في العودة الى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة .. والسجناء الذين سيتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية ملزمين بالبقاء في قطاع غزه أو منطقة أريحا طيلة المدة المتبقية من مدة عقوبتهم.*"

هذا هو البند الواضح – حسب وجهة نظري – الذي أثار الجدال .. وبرأيي إن ما أثار الجدل هو انفضاحه في التطبيق عندما راحت السلطات تلزم المفرج عنهم (وفق اختيارها المطلق) بالتوقيع *أولا*: على "**وثيقة اعلان التعهد**" برغم المسيرة السياسية واتفاق أوسلو القاهره، وبالامتناع عن ممارسة كافة أعمال الارهاب والعنف، واحترام القانون، *وثانيا*: على الموافقة على نفيهم الى منطقة غزه أو أريحا –وفق ما تحدد هي وعدم مغادرتها – "طيلة المدة المتبقية من مدة محكوميتهم"– ... إن البند يلزم اسرائيل فقط بـ:–

١– إطلاق سراح حوالي خمسة آلاف سجين ومعتقل فلسطيني.
٢– أن تطلق سراحهم خلال مدة خمسة أسابيع من تاريخ التوقيع على الاتفاق، وبعد ذلك متروك لها حرية:

أ – تحديد من ستشملهم القائمة، وليس على اختيارها أي قيد أو شرط؟!
ب– وهؤلاء سيكونون من سكان "الضفة الغربية وقطاع غزه" فقط. وهي غير ملزمة بأطلاق أي سجين أو معتقل من سكان القدس أو ٤٨ أو الخارج.
جـ– ومتروك لها حرية تحديد عدد وأسماء من ستفرج عنهم وتمنحهم حق العودة لمنازلهم، وتحديد عدد وأسماء من